دراسة تحليلية لاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لدول المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب

الإرسال: 2017/09/12
القبول: 2017/11/29
النشر: 2017/12/31

د.طالبي رياض
كلية العلوم الاقتصاديةوالعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف 1 - الجزائر

ملخص

حاولت الدراسة الحالية التركيز على متغير الاستدامة الذي يعتبر جوهر أي عملية تنموية، لأنها تلبي حاجات الجيل الحاضر دون التفريط في حق الأجيال المقبلة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتتحقق استدامة التنمية الريفية من خلال الفضاءات الريفية المكون الرئيسي للريف بصفة عامة، والنماذج الأساسية للتنمية الريفية من حوكمة، لامركزية، تعددية وظيفية، الإقليم من جهة، والموارد الطبيعية المتجددة التي تحويها وهي الوقود الحيوي والمؤشر الرئيسي لنجاح عملية التنمية الريفية المستدامة من خلال سياسات الاستخدام التي تضبط هذا المورد الحيوي، فكل السياسات المطبقة على جميع المستويات الدولي، الوطني، المحلي يجب أن تدخل عنصر الاستدامة كعنصر رئيس في نظام المؤسسات التي تضعها وتراعي طبيعية ملكية هذه الموارد إن كانت أملاك طائفية، أملاك خاصة، أملاك عمومية للحفاظ على المخزون الاستراتيجي الذي تتجدد بواسطته ونحفظ حق الجيل القادم.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية المستدامة، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، الحوكمة.

Résumée

La centration sur le variable de durabilité constitue le fond de chaque opération développementale parce qu'elle pourvoit aux besoins économiques sociaux et environnementale de la génération actuelle sans oublier la part de la future génération. La durabilité du développement rural se réalise à travers les espaces ruraux qui est généralement la composante essentielle du rural, les modèles principaux du développement comme la gouvernance, la décentration, la polyvalence, le territoire d'un coté et les ressources naturelles renouvelable qu'ils contiennent. Ces éléments sont essence vitale et le meilleur indicateur pour le réussite de l'opération du développement rural durable à travers les politiques appliquées à tous les niveaux : national, international et local doivent intégrer la durabilité comme un élément essentiel dans le système des entreprises qui elles mettent et prendre en considération la nature de propriété de ces ressources si elles sont des biens communautaires, privés ou bien publiques pour conserver le stock stratégique par lequel se renouvellent ces ressources, et de là, on conserve la part de future génération.

Mots clés : développement rurale durable, ppdri, gouvernance.

تمهيد

التنمية الريفية المستدامة هدف كل السياسات التي تضعها الدول، لتحقيق التقدم والازدهار لشعوبها، حيث أنها تسخر كل ما لديها من طاقات مادية وبشرية لتحقيق ذلك، وتختلف المجالات التي تركز عليها الدول من خلال القطاعات والميادين الأكثر وفرة نسبية لديها، لتقوم بتطويرها وإعطائها حصة

الأسد من المشاريع التنموية، ولكن نجد معظم الدول تشترك في التركيز على تنمية الريف كهدف استراتيجي لا غنى عنه، لتخفيض الفقر من جهة وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى، ولذا قامت معظم الدول بوضع استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة بغية تحقيق تنمية تلبي حاجات السكان الحاليين في الوسط الريفي (خفض الفقر، التعليم، الصحة، العمل، المرافق الضرورية....الخ)، وإعطاء اقتصادياتها وثبة قوية، من خلال خفض عجز ميزان المدفوعات (زيادة حركة التجارة الخارجية، رفع قيمة الصرف، خفض الواردات، زيادة الصادرات، زيادة الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي...الخ)، والحفاظ على حق الأجيال القادمة من خلال المحافظة على المناطق الريفية، وهذا بوضع سياسات ترشد وتنظم استغلال واستخدام الموارد الطبيعية وخاصة المتجددة منها (الأرض، المياه، التنوع البيولوجي، الغابات، المراعي....الخ)، بطرق عقلانية، وهذا باستخدام تقنيات وأساليب مدروسة، تجعلنا تستغل هذه الموارد لتحقيق أهدافها الانمائية دون تحمل تكاليف أكثر من المردود الذي تتحصل عليه.

وكانت دول المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب من بين الدول التي أعطت أهمية بالغة للفضاءات الريفية، فطبقت كل دولة على حدا استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة التي ترى بأنها تناسبها، فاختلفت المشاريع باختلاف الأقاليم في المغرب، وتوحدت المشاريع في كل من الجزائر وتونس في معظم الأقاليم.

ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أوجه الاختلاف بين استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في كل من تونس، المغرب والجزائر؟

فرضية الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، اعتمدنا الفرضية التي نراها أقرب استجابة للإجابات المحتملة والتي نلخصها فيما يلي:

- لقد قامت الجزائر، تونس والمغرب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بتطبيق عدة سياسات لاستغلال مواردها الطبيعية المتجددة ونخص بالذكر في الدراسة الحالية مورد المياه، وهذا بتنفيذها لعدة سياسات قصد التحكم في هذه المادة الإستراتيجية في عملية التنمية الريفية المستدامة.

أهمية الدراسة

تبحث الدراسة الحالية في التنمية الريفية المستدامة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، لذلك فإن أهميتها تظهر من خلال المتغيرات التي تتناولها من جهة، ومن نوعية المشكلات التي تطرحها للبحث والتمحيص من جهة أخرى. يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

- تناول الدراسة لأحد الموضوعات البحثية المهمة في مجال التنمية، وهوالتنمية الريفية المستدامة الذي أصبح من المواضيع المثيرة للاهتمام نظرا لما يشهده العالم من تحولات بيئية.

- تعتبر التنمية الريفية المستدامة أحد أولويات السياسة الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة، وهذا لما تلعبه من دور في زيادة الإنتاج الفلاحي ورفع المستوى المعيشي للأسر الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي.
- الاستغلال المستدام للأقاليم الريفية للتحرر من التبعية الغذائية للخارج، والتقليص من حلقة الفقر في الريف دون استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة (الغابات، مصائد الأسماك، المراعي،...).

1. استراتيجية التنمية الريفية المستدامة المتبعة من طرف تونس

1.1 خصوصيات مؤسساتية وسياسية

لقد وضعت تونس عدة برامج متتالية من أجل تنمية المناطق غير الملائمة والمهمشة، وخاصة الريفية منها، هذه البرامج استهلكت ميزانيات كبير بتمويل ثنائي، ودولي في إطار تنسيق مؤسساتي متواصل مع ضم منظمة ONG وكذا متابعة وتقييم جد مؤسس.

أثناء العشريات الأخيرة نفذت تونس عدة برامج متتالية، من التنمية الزراعية إلى التنمية الريفية، إلى التنمية الريفية المدمجة PDRI، إلى التنمية الريفية الجبلية، فمخطط PDRI هوبرنامج وطني منسق مع المستوى المركزي لوزارة التنمية والتعاون الدولي من خلال المفوضية العامة للتنمية الجهوية CGDR. وقد طبق نظام جهوي للتنمية في المناطق الريفية للشمال الغربي المنسق من طرف ديوان التنمية الرعوية للشمال الغربي " أوديسيانو"، وقد فتحت ثلاث دواوين جهوية متعددة الخدمات في الشمال الغربي ODNO، مركز غرب ODCO، والجنوب ODS، وهي تتدخل في كل مجالات التنمية وليس فقط في الوسط الريفي وإجمالا، هناك تنسيق جغرافي ذوأولوية من خلال تحديد مناطق التدخل لكل هيئة من أجل تنسيق أكثر وكذا من أجل تجنب مناصب العمل المزدوجة خاصة بين CGDR، أوديسيبانو، وODNO، بالنسبة لمنطقة شمال غرب بالنظر إلى محتواها ومدتها وكذا معيارها الوطني.[1]

2.1 برامج التنمية الريفية المدمجة PDRI

إن برنامج PDRI للجيل الأول PDRI1 قد طبقت من 1984 إلى 1993، وPDRI2 قد مدد البرنامج السابق من سنة 1994 إلى 2004، هادفا بذلك إلى نفس الأهداف الإستراتيجية محددا بذلك ومكيفا بعض الأهداف الخاصة.

فبرنامج الجيل الأول PDRI1 كان محل تقييمات قبلية سابقة من طرف مجموعة منظمة الأغذية والزراعة FAO وقد كان PDRI محل تقييم قبلية سابقة من طرف مكتب الدراسة التونسي (جمعية المهندسين) في 2005. في فحواها العامة، برنامج PDRI هوبرنامج استثمار عمومي من أجل ترقية اطار ومستوى الحياة لسكان المناطق الأكثر عوزا في الوسط الريفي من خلال مجموع عمليات الاستثمار الجماعي والفردي المعرفة جيدا في الزمان والمكان، فكل منطقة تهدف إلى الاستفادة من مشروع PDRI

ضاما بذلك نوعين من النشاطات، نشاطات انتاجية وأخرى تهدف إلى تحسين شروط الحياة والمنشآت القاعدية.

أما الأهداف المستهدفة هي متعددة:

- المساهمة في تعزيز الانتاج الزراعي للبلد.
- تحسين مدخولات الزراعة.
- خلق وتعزيز العمل في مناطق المشاريع.
- فك العزلة عن المناطق ووقف الهجرة الريفية وتحسين شروط الحياة وخفض نسبة الفقر في المناطق الريفية الفقيرة.

الجدول (01): المميزات العامة لبرنامج PPDRI

البرنامج	الانطلاق	عدد المشاريع أوالمناطق	المستفيدين		
			مباشرة	غير مباشرة	التكلفة الإجمالية (دت)
PDRI 1	1984	217	3700	830	355.8
PDRI 2	1993	109	14000	800	266.5

المصدر: CGDR-Comte، 2006

إن تقييم مشروع PDRI قد سمح باستخراج نقاط الضعف والنقائص وقد ركز على عدة نقاط قوة منها خصوصا:

- تغيير التوجه بالنظر إلى البرامج السابقة لمكافحة الفقر عن طريق اللجوء إلى الاستثمار الصغير الذي يسمح بتنمية ريفية مستدامة غير أن البرامج السابقة قد احتفظت بالمقاربة الاجتماعية ذات المدى القصير مثل ما هوفي ورشات مكافحة التخلف.
- تأكيد والاشارة إلى امكانية اطلاق وانجاز برامج تنمية ريفية تشمل استثمارات عمومية (اقتصادية واجتماعية) وكذا استثمارات خاصة (زراعة وقطاعات أخرى).
- امداد القرض لاستثمارات صغيرة وأصناف اجتماعية لم تستفد منها إطلاقا من قبل وذا بفضل تأسيس صندوق جديد يتمثل في FODERI.
- إنشاء مجموعة إطارات ميدان ورؤساء مشاريع، الذين لهم خبرة في هذه المشاريع ولاحظوا النقائص.
- تجمع القوى المحلية والجهوية لتعريف وانجاز مشاريع PDRI.
- وضع مشاريع صغيرة للاستثمار في مناطق الفقر والتي سمحت مساحتها بالتسيير والاتصال مع المستفيدين بمعدل 175 مستثمر.
- فك العزلة عن عدة مناطق، تحسين ظروف حياة السكان والمساهمة في تحديدها.

- تحسين مستدام للبقاء التقني والمالي لعدد من الاستثمارات خاصة عندما تدمج النشاطات في الواقع.

إن أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار والنقائص قد سمح بتوجيه PDRI2 وارتكازه على أربعة مظاهر:

- خلق سلوك تساهمي للمزارعين.
- إعادة التوازن الجهوي.
- ادماج PDRI في البرامج الجهوية للتنمية.
- حماية الموارد الطبيعية المتجددة (التربة، المياه، الغابات، الثروة السمكية...).

رغم أن السلوك التساهمي مفهوم على أنه ذومساهمة مالية للمزارعين في مختلف نشاطات المشروع وليس بمعنى مشاركتهم في أخذ القرار. إن تحسينات PDRI2 تعزز استدامة البرامج، خاصة مع الظهور الواضح لحماية الموارد الطبيعية والادماج الثلاثي المحتفظ به:

- الادماج على مستوى منطقة المشروع مع التكامل بين نشاطات المنشأة ونشاطات الانتاج.
- الادماج على مستوى المشروع.
- الادماج على مستوى الاستثمار، تكامل بين النشاطات المختلفة المطبقة على الاستثمار الزراعي وذلك بأخذ في عين الاعتبار درجة الدخول في الإنتاج الفعلي.

3.1 التنسيق المتعدد المعايير حول CGDR

كقاعدة لتوصيات تقييم PDR1 ومتطلبات اتفاقيات قروض بين مؤجري الأملاك والدولة التونسية، استفاد الإطار المؤسساتي لمخطط PDRI2 من وضع اتفاقيات بين رئيس العمل، وزارة التنمية والتعاون الدولي MDCI، من جهة والعاملين المعنيين بإنجاز البرنامج ومن جهة أخرى وزارة الزراعة والموارد المائية MARH ووزارة السكن والتجهيز وتهيئة الإقليم MEHAT، على المستوى المركزي ومجالس جهوية للحكومة على المستوى الجهوي.

وفي هذا التركيب المؤسساتي تلعب CGDR دور مركزي في طريقة إدراك وتنفيذ PDRI، فالبنى والآليات الموضوعة عن طريق CGDR لهذا التنسيق المتعدد المعايير، إذ أن تسيير ومتابعة تقييم مخطط PDRI تقع على ثلاث مستويات:

1. المستوى المركزي: مديرية PDRI ومديرية متابعة التقييم (التي تخص التنمية الحضرية).
2. المستوى الجهوي: المنسق المدعم من طرف المجلس الجهوي.
3. المستوى المحلي: رئيس المشروع المدعم من طرف CRDA.

من أجل برنامج معقد كهذا تتدخل عدة وزارات وفاعلين والتنسيق المتعدد المعايير الذي تضمنه CGDR سمح فعلا بتطبيق برامج PDRI2 بالنظر إلى الأهداف المتابعة والوسائل المتوفرة، لكنها لم تستطع تجنب

وتوقع بعض التعقيدات ومجمل المشاكل التي طرحت خاصة فيما يخص المنسقين ورؤساء المشاريع والتي هي تحت وصاية CGDR لكن تعمل تحت أوامر الحاكم والمحقق الجهوي للتنمية الزراعية.

4.1 مشاريع التنمية الريفية بتمويل من الاتحاد الأوربي

انجاز مشروعين في إطار التنمية الريفية بتمويل من الاتحاد الأوربي إلى غاية سنة 2008 والتي استفادت منع عدة عائلات ريفية تونسية من خلال: [2]

1.4.1 مشروع التنمية الريفية المدمجة وتسيير الموارد الطبيعية (DRI-GRN)

مشروع DRI-GRN بدأ رسميا في سنة 1998 وانتهى في ديسمبر 2006، استفاد من دعم أوربي بـ 50 مليون أوروو تكلفته الاجمالية 75 مليون أوروومس 8 مقاطعات في الشمال ووسط تونس وتمحور حول:

- التنمية المحلية عن طريق التهيئة والمحافظة على المياه والتربة.
- التنمية الفلاحية المدمجة.
- دعم المنظمات المحافظة على التنوع الطبيعي.

إن مشروع DRI-GRN سمح بتحسين نوعية حياة السكان الريفيين المحرومين وزيادة دخلهم الفلاحي بالإضافة إلى حماية المورد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة التساهمية.

في ميدان المحافظة على الماء والتربة النتائج فاقت الأهداف بـ:

- انجاز 98 بحيرة مائية.
- مشاريع المحافظة على الماء والتربة بكل أنواعها 75000 هكتار، و40000 هكتار بتهية الأحواض.
- القيام باعادة التشجير وانجاز مخطط لتعويض الأشجار القديمة الذي ساهم في دخل اضافي للعائلات الريفية.
- تجهيز البحيرات المائية بمعدات جماعية (مضخات، صهاريج ماء...).
- تهيئة البنية التحتية، شق الطرقات الريفية.
- انجاز قاعدة معطيات للمساهمة في تكوين اطارات التنمية بطريقة تشاركية مع الفلاحين.

2.4.1 مشاريع الري بانجاز سدود مائية صغيرة

مشاريع الري بانجاز سدود مائية صغيرة بدأ في سنة 2001 إلى غاية 2008، استفاد المشروع من دعم أوربي بـ 14500.000 أوروو تكلفته الكلية هي 20800000 أورو. هذا المشروع سمح بالمحافظة وتثمين الموارد المائية والتربة بـ 16 سد في 5 مناطق مستهدفة.

5.1 التنمية الريفية والحوكمة المحلية

إن المعيار الزراعي للتنمية الريفية بقي مسيطرا بالنظر إلى صعوبات التنوع الريفي، فمن المهم مواصلة خلق ظروف ملائمة لترقية النشاطات الزراعية. لكن رغم الامكانات الموجودة فالتعددية

الوظيفية للزراعة وعالم الريف تأخرت في الظهور مثل السياحة الخضراء أوالسياحة البيئية. فتونس تخفي عدة حدائق طبيعية ومناطق محمية لكن لا تلعب حاليا أي دور اقتصادي.[3]

إن تنوع النشاطات في عالم الريف يحتاج إلى وسائل مالية يمكن للدولة فقط أن تضمنها في إطار مشاريع خاصة أومرجعية طائفية. وفي كل الحالات حركية عالم الريف لا تتناسب مع مقاربات توجيهية أين تكون القرارات المأخوذة من طرف المسؤولين المركزيين من أجل أن تنفذ من طرف السكان المعنيين.

2. إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة من طرف الجزائر

1.2 خصوصيات مؤسساتية وسياسية

إن مشروع العمل الريفي PER قد فتح فرصا كثيرة في تنفيذ شراكة جديدة. وقد كانت تجربته غنية بالمعلومات لتنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD التي استلهمت منه بخصوص مقاربة تساهمية لاطلاق مشروع مخطط التنمية الريفية PPDR. إن علاقة الادارة / الطائفة/ القطاع الخاص قد ترجمت بتغير الحوكمة المرتبطة بتسيير لا مركزي للمشروع، هذا الأسلوب من التشغيل يمنح وسيلة لضمان استمرارية نشاطات المشروع من أجل أن تسمح للسكان بامتلاك سلطة على التفاوض، إن المقاربات التساهمية والمسؤولة مستعملة بكثرة لكن دون وضع آليات التقييم، أما الإدارة المركزية لا يمكنها أن تقيم الآداءات على المستوى المحلي.[4]

إن تقييم استراتيجيات التنمية يجب أن يعالج القضايا الخاصة مثل فعالية القطاع العمومي والحوكمة، تنمية القطاع الخاص وخلق مناصب عمل، تحسين وسائل ومؤشرات تسمح بقياس نتائج التنمية، تعزيز الكفاءات، دعم لشبكات المبادلات بخوص التنمية، وهذا يعني أن هناك العديد من الحتميات يجب أن تزاح:[5]

- صعوبات تعريف الفاعلين القائدين لتسيير المشاريع ونقص التأهيل المهني بالنسبة للفرق المتدخلة (فاعلي المجتمع المدني يبقون كمستعملين أكثر كمبادرين).
- يجب وضع أفضل الاطارات في الميدان وضرورة تنصيب منشطين حقيقين.
- عدم وجود الاعلام حول ومن أجل السكان الريفين.
- حل المشاكل الاجتماعية للسكان الريفين.
- إن السكان الريفيون غالبا ما يرفضون التجمع في لجان من أجل تسيير المنشآت المائية التي يستعملونها.

إن سياسة التنمية الريفية تجتهد أن تكون متعددة الموارد في مفهومها ومتعددة القطاعات في تطبيقاتها وفي نفس الوقت فهي تحاول ترجيح المقاربة الاقليمية، وبما أنها أكثر لامركزية فهذه السياسة أسست على الشراكة وعلى التعاون بين كل مستويات المسؤولية المعنية.

2.2 البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف من خلال الأخذ في الحسبان اصلاح التوازنات البيئية وكذا تحسين شروط الحياة للسكان الريفيون عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDR.

بالاضافة إلى ذلك، إن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص وكذلك مكافحة الفقر والتهميش. فهي تثمين لحركة الجوار ومشاركة السكان المحليين.

إن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أدرك على أنه مشاريع مدمجة ومتعددة القطاعات، منجزة على أقاليم ريفية معرفة مسبقا بهدف السماح باستقرار الطوائف الريفية، وهي تهدف إلى تكامل حركات التنمية المحلية (تزويد الريف بالكهرباء، فتح وتحديث شبكة الطرقات، الصحة، التربية...).

وتحت هذا الإطار، يشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية مقاربة مكيفة من أجل مكافحة الفقر، وعامل مساهم في تخفيف الفقر الريفي حيث لا يظهر فقط في خفض البطالة لكن أيضا في نزع حتميات تعيق تنمية عالم الريف من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية.

إن اسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة تتمثل في فرص جديدة لمصادر المدخولات وتحسن ظروف العمل، خلق موارد جديدة، تأطير المنشآت والخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، وكنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تم الموافقة عليها بين سنة 2003 و2005 من أجل سكان مناطق مستهدفة يقدر بـ 370000 وكذا انشاء 169000 منصب عمل.[6]

3.2 آليات تنفيذ السياسات

إن استراتيجية التنمية الريفية المستدامة (SDRD) للآفاق (2005-2015) وسياسة التجديد الريفي 2006 المتبناة من طرف السلطات العمومية ترتكز حول:[7]

- تحسين شروط حياة السكان الريفيين.
- التشغيل وخلق الدخل بتنويع النشاطات الاقتصادية.
- زيادة التضامن الاجتماعي بين الأقاليم.
- حماية البيئة وتحسين الارث الريفي.

المفوضية الوطنية للتنمية الريفية (SNDR) قامت بتطبيق نظام المساعدة في أخذ قرارات التنمية الريفية (SADDR) وبرامج التنمية الريفية المدمجة PPDR

- إن تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية تؤسس على وسائل مالية ومؤسساتية، إذ على المستوى المؤسساتي إن مشروع جوارية التنمية الريفية هووسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في

المناطق المهمشة أما على المستوى المالي، إن رأس مال التنمية الريفية وكذا تثمين الأراضي عن طريق رخص الاستثمار ومكافحة التصحر وتنظيم الرعي تشكل الوسيلة المميزة لدعم التمويل بين مختلف قطاعات النشاطات لـ PPDR.

- إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما ولطائفة تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية وهي تخص الطوائف الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أوالمعزولة وتتم في اطار PPDRI ومدتها القصوى سنة.

إن مشاريع PPDRI تكون مرافقة للطوائف الريفية والتي تهدف إلى:[8]

- الاستعمال العقلاني وتثمين الموارد الطبيعية (ماء، أراضي، موارد بيولوجية).
- حفظ وتثمين الإرث الحضاري المتنوع (بيولوجي ومائي).
- ترقية (PME) لإنتاج الأملاك والخدمات وكذا التحكم في نشاطات الإنتاج وتثمين المنتوجات الزراعية.
- تنمية المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية.
- ترقية منشآت وتجهيزات اجتماعية، اقتصادية وثقافية للاستعمال الجماعي.

- بالاضافة إلى ذلك إن كل من: آليات التشاور والقرار، وسائل البرمجة، تهيئة الاقليم، التقييم المستمر، وكذا ترقية أنظمة تمويل الجوار، تشكل وسائل تسمح بتوجيه التدخلات، تسهيل تنفيذها وكذا متابعة وتقييم نتائج الحركات المنجزة.

4.2 سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي 2010-2014

سياسة التجديد الفلاحي والريفي هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي ي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العم والخاص وتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

الدعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي:[9]

- التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي)

- التجديد الريفي من خلال (عم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط انتاج الأكثر صعوبة بلانسبة للفلاحين) والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهجاف في حد ذاتها:[10]

- حماية الأحواض المائية.

- تسيير وحماية ارث الغابي.
- محاربة التصحر.
- حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي.
- التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.
- دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية وهدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حددت أهدافه في:[11]

- تحسين معدل نموالإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8.33% لسنوات (2010-2014).
- زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الاقليمية وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.
- التسيير المستدام للالات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

5.2 الحوكمة الريفية والتنمية المحلية:

إن الفارق بين ما هوقديم وبين البحث عن نشاطات جديدة وسط البيئة الريفية يمس خاصة النساء. ففي القديم، كان ادماجهم الاقتصادي يخص دائما نشاطات مرتبطة بالاستثمار الزراعي أوبعض الصناعات التقليدية التي شهدت تراجع متواصل، فالبحث عن نشاطات جديدة في تثمين المنتوجات الزراعية وبدائل جديدة للمتاجرة بمنتوجات الصناعة التقليدية تشكل نقاط بحث مكملة للحركات الأخرى الأكثر عموما لصالح النساء الريفيات وكذا مشاركتهم الأفضل في الحياة الاجتماعية.

بعد فشل نماذج تنمية الدولة المركزية، أعلنت الحكومة الجزائرية عن ارادتها في لامركزية مجالات اتخاذ القرارات بهدف تعزيز المجالس والادارات على المستوى المحلي (الولايات) وتسهيل مشاركة السكان في أخذ القرارات. ورغم هذه الارادة، توجد في الميدان العديد من النقائص، مركزية القرارات، بطء الاجراءات، مركزية التخطيط للتنمية الريفية، صراع المصالح، ضعف احتواء السكان في المشاريع. فتنظيم العاملين المحليين والعلاقات بين الأشخاص، بين العاملين والمؤسسات وبين الهيئات في حد ذاتها تعرف صعوبات بخصوص توفير المعلومة وهذا ما يفسر النقص في هذه الأخيرة على مستوى البلديات المحلية المعزولة، السكان الريفيون.[12]

على الميدان نشهد غياب حملة التحسيس والاعلام حول برامج التنمية الريفية، فالسكان الريفيون خصوصا في البلديات الريفية المعزولة أي بعيدا عن الادارات ينقصهم الاعلام بشكل كبير.
يجب أن تكون في بنية لا مركزية امكانية ظهور بنيات، نشاطات ملحقة ومناسبة يقترحها السكان الريفيون وهذه البنية تساهم في جعل الاقليم أكثر تنافسا بالنسبة للعالم الخارجي وذلك بوجود العلاقات التضامنية الداخلية واعتبار عدة مستويات تنظيمية، مستوى تموضع كل عامل في هذه الشراكة وكذا التشاور مثل عامل شبكات العلاقات بين مختلف العاملين والإدارات لغاية ضمان حسن سير المعلومة وتدفقها لجميع السكان.

3. إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة من طرف المغرب

1.3 خصوصيات مؤسساتية وسياسية:

منذ بداية سنوات التسعينات نفذت المغرب نوعين من البرامج، من جهة فالبرامج القطاعية التي هدفها تغطية النقص في المنشآت والخدمات الاجتماعية القاعدة ومن جهة أخرى، مشاريع التثمين في (بور)، والتي شكلت جيلا جديدا لمشاريع التنمية الزراعية في مخططات بور، هذه الأخيرة قد أسست على مبادئ الأقلمة، المشاركة.

هذه الإصلاحات قد آثارت تساؤلات مقارنة باستمرارية القطاع الزراعي واستمرارية الأدوار الاقتصادية، الغذائية، الاجتماعية والبيئة التي تضمنها على المستوى الوطني في المناطق الصعبة ذات امكانيات الانتاج الضعيفة خصوصا.
ومع نهاية سنوات التسعينات، التحديات المطروحة من طرف النطاق الداخلي والخارجي للزراعة المغربية قد أجبر أصحاب القرارات على تحديد أهداف أكثر عموما وكذا اعطاء رؤية جد بعيدة، ومن ثم ظهرت استراتيجية 2020 للتنمية الريفية.

هذه الاستراتيجية للحكومة بخصوص التنمية الزراعية والريفية قد صيغت في وثيقتين متكاملتين، استراتيجية التنمية الريفية في ديسمبر 1999 واستراتيجية التنمية على مدى طويل للزراعة المغربية في جويلية 2000. استراتيجية 2020 للتنمية الزراعية والريفية تبرز عدم التوازن والنقائص الحالية مثل التأخر الاجتماعي وامتداد الفقر في العالم الريفي، إن الفروقات الاجتماعية بين الوسط الحضري والريفي وكذا ضعف تثمين امكانية الانتاج الزراعي وحساسيته المتزايدة للتقلبات المناخية وتلف الموارد الطبيعية.[13]

2.3 المحاور الأساسية للإستراتيجية 2020 للتنمية الزراعية والريفية:

تتركز محاور استراتيجية التنمية الزراعية والريفية التي وضعت الحكومة المغربية سنة 1998على ما يلي:[14]

- أقلمة الزراعة بهدف تكييف جيد لمخططات النشاط مع واقع واحتياجات المستوى المحلي.
- المشاركة التي تهدف إلى تجنيد جيد وفعال للفاعلين المحليين في طريقة التنمية.

- التكامل الذي يهدف إلى تنسيق برامج بنيوية من أجل بلوغ الحد الأقصى للفاعلين المحليين.

إن الإستراتيجية الجديدة لها امتياز ابراز الأدوار الاجتماعية والبيئية غير المسبوقة للزراعة، فاعتبارها عمود التنمية الزراعية، فعلى النشاط الزراعي أن يساهم في التسيير المستدام للموارد الطبيعية، وفي مكافحة الفقر وكذا يساهم في خلق مناصب عمل.

هذه الإستراتيجية المتوقع تنفيذها على مدى عشريتين هدفها المركزي هوخلق ظروف من أجل أن يدخل السكان المحليون في طريقة متواصلة تسمح بتصحيح اختلال التوازن وكذا تقييم إمكانيات المناطق الريفية، وهي تؤسس على حقيقة أن التنمية الريفية لا يمكن أن نعتبرها كبرنامج تنمية يأتي من أعلى هرم في الدول أي مركزية اتخاذ القرار، لكن بالأحرى هي ظاهرة مجتمع مبنية على مبادرات الفاعلين وعلى تنسيق المشاريع المتعددة التي تصيغها.

وبهدف خلق عدة مؤسساتية وكذا تسريع وضمان تنمية ريفية مستدامة مدمجة جغرافيا ومتوازنة، العديد من المؤسسات والتي قد ظهرت مثل لجنة والمجلس الدائم للتنمية الريفية حيث أنشأت من أجل ضمان تداخل القطاعات لنشاطات التنمية الريفية، إن وزارة الزراعة قد زودت بأمانة دولة مبنية على تنمية ريفية.

رغم أن البني الجديدة قد سمحت بتوازنات جديدة داخل وخارج جهوية وكذا تجنيد فعال للموارد. فتكاتل المهام والتخصصات وكذا بعض المنافسات المضافة إلى نقص التنسيق لانشاء ثقل اداري والذي كان له نتيجة سلبية على تنفيذ المشاريع والبرامج.

إن نقص الكفاءات على مستوى البلديات الريفية (جزء من المنتخبين الريفين هم أميون) قد جعل من هذه السلطات التمثيلية للسكان لا تلعب دورها كشريك في التنمية.

3.3 آليات تنفيذ السياسات:

إن مختلف البرامج التي طبقت في عالم الريف قد صنفت من طرف PNUD إلى ثلاث أصناف:[15]

- برامج الترقية الزراعي.
- برامج التنمية الريفية.
- برامج شبكات الحماية الاجتماعية.

إن تراجع الدولة في مرافقة السكان المعوزين ترجم بضيق ميزانية التأطير مما أخلى الميدان لفاعلين جدد مثل الجمعيات المحلية، منظمات ONG الوطنية والدولية، وبذلك فمساعدة المغرب خاصة في مجال التنمية الريفية لم يتوقف منذ 2000 إذ أن تقرير PNUD (تعاون في تنمية المغرب) توضح أن قطاعات الزراعة والتنمية الريفية لها هامش كبير من المساعدات الدولية والتي بدورها تجلب عقارات مالية أكثر.

4.3 التنمية الريفية والحوكمة المحلية:

من خلال تقييم الحركة المؤسساتية الحالية ما يمكن طرحه كإشكال هوقدرة استمرارية منظماتية للمناطق المنشأة في سنة 1996 والتي لم تعط نتائج مقنعة، وما يمكن استخراجه هوالحدود الهادفة لذاتيتهم فالمناطق ليست لها قدرة لاتخاذ قرارات بطريقة ذاتية دون أن تمنع من المراقبات والتدخلات الخارجية. إن نشاطهم المبرمج يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار كمرجع لسياساتهم وبرامجهم وإن كانت هذه المناطق الريفية تستفيد من دعم الهيكل الانتخابي الممثل لها على المستوى الجهوي، إذ نجد هذه المناطق لم تأخذ مكانتها كنظام ربط وتوزيع السلطات العمومية ولا كطريقة لمشاركة وانضمام المواطنين.[16]

في المغرب، إن تطورات لا مركزية التنمية الريفية تخص معيار شكلي ومؤسساتي، فغياب القدرات الحقيقة لتعميق طريقة اللامركزية قد منع من الوصول إلى النتائج المنتظرة أي رفع المشاركة الاجتماعية في أخذ قرارات طبقا لمبادئ ديمقراطية.

إن توجيه اللامركزية نحوتنمية الفضاء الريفي من أجل اعادة الانتاج الموسع قد كان له أثر ضار على السكان في العالم الريفي، فالأشكال القديمة لتدخل الدولة المركز تواصل تعزيزه وعندما يكون هناك نشاط لا مركزي فهي متمركزة على المنتجين الكبار تاركة بذلك المنتجين الصغار أوالمتوسطين أوعلى مستوى الجهة التي تنحدر منها مدركي سياسات التنمية الريفية. فنموذج الحوكمة في المغرب يجب أن يترجم عن طريق استغلال الموارد الطبيعية بشكل مشترك وتساهمي وتوجيهها نحوالسكان الأكثر فقرا.

الجدول (03): يظهر اختلاف استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في الدول الثلاث

الجزائر		تونس		المغرب	
السنة	الإستراتيجية	السنة	الإستراتيجية	السنة	الإستراتيجية
2004	إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة	1984 - 1993	إستراتيجية التنمية الريفية المدمجة للجيل الأول PDRI1	1993	إستراتيجية تنمية الأراضي الرعوية
2006-2010	سياسة التجديد الريفي	1994-2004	إستراتيجية التنمية الريفية المدمجة للجيل الأولPDRI2	1994	المخطط التوجيهي للمحميات الطبيعية.
2010-2014	إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي	1998-2006	إستراتيجية التنمية الريفية المدمجة وتسيير الموارد الطبيعية (DRI-GRN)	1995	المخطط التوجيهي لتسيير وحماية الأراضي البور.
		2001-2008	مشاريع الري بانجاز سدود مائية صغيرة.	1996	المخطط الوطني لحماية الأحواض.
				1997	المخطط التوجيهي للتشجير.

إستراتيجية 2020 للتنمية الزراعية والريفية	**1998**				
المخطط الوطني للغابات.	**1999**				

المصدر: إعداد الباحث

4. تقييم استراتيجيات و مشاريع التنمية الريفية للدول الثلاث

اختلفت مشاريع التنمية الريفية بالنسبة للدول الثلاث من حيث:

1.4- الإمكانيات المادية (التمويل)

- الجزائر: تعتمد بالدرجة الأولى على ذاتية التمويل، حيث بعد الطفرة البترولية الهائلة في السنوات الأخيرة مكنتها من امتلاك احتياطي صرف معتبر ما أهلها لتمويل مشاريع التنمية الريفية دون اعتمادها على الهيئات الدولية المتمثلة في البنك الدولي والمنظمة العالمية للتغذية والاتحاد الأوربي....الخ، وبالتالي فجل المشاريع مولتها الدولة من خلال النفقات العمومية المخصصة لهذا الشأن.
- تونس: تعتمد بالدرجة الأولى عل الاتحاد الأوربي في تمويل مشاريعها ثم البنك الدولي ...الخ وهذا لأنها دولة غير بترولية تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأولى على السياحة ثم الفلاحة التي تعتبر المصدر الرئيسي لاحتياطي الصرف الأجنبي.
- المغرب: تعتمد بالدرجة الأولى في مشاريع تمنيتها على البنك الدولي والهيئات الدولية PNUD والاتحاد الأوربي....الخ وهذا لأن جل مداخيلها من السياحة والفلاحة.

2.4- الإمكانات الطبيعية

- تملك الجزائر إمكانات طبيعية ضخمة من حيث المساحة من جهة بحوالي 3 مليون متر مربع وبالتالي احتوائها لثروة من الموارد الطبيعية جد هائلة مما يسمح له بتنفيذ برامج التنمية الريفية لكن كبر المساحة وتنوعها (جبال، سهوب، صحراء) كان عائق من حيث تخصيص الإمكانات المادية، ووضع برنامج لكل منطقة على حدا.
- المغرب هي الأخرى تملك مساحة معتبر مما يؤهلها لكي تكون في المرتبة الثانية بعد الجزائر مما يسمح لها بتنفيذ مشاريع التنمية الريفية ووصولها للأهداف الموضوعة وامتلاكها لمساحة مائية كبيرة (البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي) مما يسمح لها بامتلاكها موارد طبيعية تميزها عن الجزائر وتونس التي تتمثل في الأسماك.
- تونس هي الأصغر من حيث المساحة لكن هذا لم يمنعها من أن تكون صغر المساحة عامل في صالح تنفيذ برامج التنمية الريفية بأقل كلفة وأكثر تركيز ومراقبة من حيث النتائج المتوصل إليها.

3.4- الزمن

تعتبر تونس الدول الأكثر تجربة في مشاريع التنمية الريفية من حيث الانطلاقة والتنوع حيث بدأت في الثمانينات في المشاريع ثم تليها المغرب التي انطلقت في سنوات التسعينات ثم الجزائر التي بدأت في الألفينيات.

4.4- عدد المشاريع

من حيث عدد المشاريع المنجزة وبالخصوص التنمية الريفية تملك تونس الصدارة وهذا لتفوقها في عامل الزمن من جهة وإلى الحاجة الملحة لها من جهة أخرى حيث تعتبر المناطق الريفية مورد دخل رئيسي لها من حيث المساهمة في التجارة الخارجية وبالتالي ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف ثم تليها المغرب التي طبقت بالخصوص إستراتيجية 2020 سنة 1998 ثم الجزائر التي تعتبر دولة فتية من حيث تطبيقها لمشاريع التنمية الريفية بمفهومها الحديث.

تشابهت المشاريع من حيث:

- **الأهداف**
  - تحقيق الأمن الغذائي.
  - تحسين شروط حياة السكان الريفيين.
  - تقليص الفقر والبطالة وتحسين الدخل الفلاحي للأسر الريفية.
  - حمية المورد لطبيعية (المياه، التربة، الغابات،....)
  - محاربة التصحر.
  - التنمية البشرية لسكان المناطق الريفية (التعليم، الصحة، الطرق الريفية....).
  - زيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعيته.
- **محاكاة دول شمال ضفة المتوسط**

جل مشاريع التنمية الريفية المطبقة في الدول الثلاث باختلاف مسمياتها هي مأخوذة من المشاريع المطبقة في ضفة شمال المتوسط وبالخصوص فرنسا وهذا لما لها من تأثير على الدول الثلاث بحكم الاستعمار، وبالتالي هي ليست اقتراحات المعنيين بالمشاريع وهم السكان الريفيين وانما هي من القمة، وهذا ما لم يمكنها من تحقيق النتائج المرجوة منها وبالخصوص تحقيق الأمن الغذائي الذي لم تصل اليه الدول ولن تصل اليه إلا إذا طبقت مشاريع تأخذ في الحسبان الفرص والتهديدات التي تواجهها وخصوصا الظروف الطبيعية والأسواق الخارجية.

- **الحوكمة الغيررشيدة**

الحقيقة المرة التي يعرفها كل ريفي في الدول الثلاث هولعدم وجود حوكمة على أرض الواقع، لا من حيث المؤسسات والشروط الموضوعية للحوكمة في شقها التعريفي، حيث أن مبادئ الحوكمة وخصوصا

مشاركة السكان الريفين في تسيير واقتراح المشاريع التي تعني أقاليمهم الريفية ليست مطبقة كما يروج من جهة ونحن نعرف أن كل هذه الدول لم تغير في سياساتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

- **مركزية المشاريع**

المشاريع المقترحة من القمة أي هرم السلطة تحترم مبدأ المركزية والذي لا يخدم مصلحة السكان الريفيين لأن الهيئات التي أنشأت بموجب هذه المشاريع تأتيها البرامج على ورق من اقتراح الوزارة المعنية ويتم إملائها للسكان الريفيون وبالتالي مبدأ اللامركزية مغيب تماما في الأقاليم الريفية للدول الثلاث.

خاتمة

التنمية بصفة عامة هي الهدف الرئيسي لكل دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب وتعتبر المناطق الريفية الأكثر استهدافا وتخصيصا، وهذا لما تملكه من موارد طبيعية (تربة، ماء، مراعي، تنوع بيولوجي...)، يؤهلها لأن تحقق هذه التنمية الأهداف التي جاءت من أجلها، وبالتالي النهوض باقتصاديتها وتحقيق الأمن الغذائي الذي يؤرق كل مواطن، وهذا للارتفاع الهائل في أسعار الموارد الغذائية في الأسواق العالمية واستعمالها كوقود حيوي من جهة، وعدم امتلاكنا لسيادتنا الوطنية من جهة أخرى، فكل تنمية تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الفلاحي الذي يعتبر جوهرها الذي تتحرك بواسطته كل مشاريع التنمية الأخرى (الصناعية، السياحية، الخدمية ....).

التنمية الريفية تعتمد بالدرجة الأولى على المشاركة في اتخاذ القرارات، وهنا نقصد السكان الريفيين الذين تعنيهم وتوجه إليهم المشاريع، فكل إقليم يتميز بخصائص يجب مراعاتها، ومشاركة السكان المحليين في هندسة المشاريع التي من خلالها يمكن أن ينهضوا وينموا إقليمه تنمية تحقق لهم العيش الرغد لهم وللأجيال القادمة.

توصيات الدراسة:

أ. تبني مشاريع تنمية ريفية مستدامة تحث وتعاقب في آن واحد كل من يستغل الموارد الطبيعية المتجددة فوق احتياجاته ودون مراعاة تجددها الطبيعية.

ب. تطبيق معايير الحوكمة الريفية بكل أشكالها وخصوصا التساهمية في كل المناطق دون إقصاء أوتهميش.

ج. حث سكان المناطق الريفية والفاعلين فيها على إطلاق مبادارات فضائية تمس الإقليم الذي ينتمون اليه، بتحديد نقاط القوة والضعف فيما يخص الموارد الطبيعية المتجددة الداخلة في عملية التنمية.

د. تشجيع النساء الريفيات وإعطائهن الفرصة لتأكيد وجودهن ومساهمتهن في تنمية المناطق التي يعيشون فيها بتوفير أفضل الوسائل، وهذا بمراعات خصوصية المرأة الريفية مع الحرص على تقاليدهم وعاداتهم في تبني المشاريع الموجهة إليهم.

هـ. على دول المغرب العربي أن تقوم بتوحيد البرامج والمشاريع المتبناة من طرف كل دولة، لأن معظم الحدود بين الدول هي مناطق ريفية ولا يمكن تنمية إقليم في دولة دون تنمية الإقليم المقابل لها في الدولة الأخرى، لأنها حتما ستفشل وهذا بتفشي ظاهرة النزوح الريفي والهجرة غير الشرعية بين الأقاليم.

و. الاستفادة قدر الإمكان من المنظمات الدولية في تنمية المناطق الريفية، وخصوصا البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية..... الخ، وهذا بإطلاق مشاريع تراعي الشروط التي من شأنها الاستفادة من هذه الهبات.

المراجع:

1. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
2. www.deltun.ec.europa.eu
3. Mohamed ELLOUMI, Les politiques de développement rural en Tunisie : Acquis et perspectives, Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006, CIHEAM - IAM , Montpellier , 2006
4. Slimane Bedrani , Algérie : L'agriculture, l 'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, Les Monographies du CIHEAM, Edi t ion 2 00 8.
5. www.wisagri-dz
6. Omar BESSAOUD, La stratégie de développement rural en Algérie, Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006, CIHEAM - IAM , Montpellier , 2006
7. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
8. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
9. www.wisagri-dz
10. www.wisagri-dz
11. www.wisagri-dz
12. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
13. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
14. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008

15. United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008